



تونس

كلمة

سعادة السفير محمد خالد الخياري

المندوب الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة

خلال النقاش العام

الدورة السابعة والخمسون

لجنة وضع المرأة

سيدتي الرئيسة،

إسمحوا لي في بادئ الأمر أن أهنيكم لتوليكم رئاسة أشغال الدورة السابعة والخمسون للجنة

وضع المرأة كما لا يفوتني أن أتقدم بتهاني الخاصة لكافة أعضاء المكتب معربة عن ثقتي التامة في أن تكلل جهودكم بنتائج مثمرة وإيجابية.

كما انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيب بلادي بالجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة وعلى رأسها السيد باكي مون للنهوض بمكانة المرأة وتعزيز حقوقها على الصعيد العالمي وأود أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر للسيدة ميشال باشلي، المديرية التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لسعيها المستمر للرفي بوضع المرأة وتحريرها من مختلف القيود ومظاهر المعاناة حتى تتمكن من أن تصبح شريكا فاعلا في الشأن العام والخاص.

ويود وفد بلادي أن يضم صوته للبيانين اللذين ألقيا باسم المجموعة الإفريقية ومجموعة السبع

وسبعين والصين.

تحيات

فقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من المجتمعات، وصار العنف ضد المرأة ظاهرة

تسبب قلقاً كبيراً في الأوساط العلمية والاجتماعية، وللأسف وللأسف، بالنظر

لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار نفسية واجتماعية جسيمة للمرأة وما تخلفه عموماً من تبعات سلبية

تؤثر على المجتمع ككل، مما يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة لتلافيها.

الدولي بأسره و التي تستوجب موقفاً حازماً من كافة الأطراف المعنية لإيجاد حلول سريعة وناجعة وشاملة لحماية المرأة من كل المظاهر السلبية المحيطة بها والاعتداءات المسلطة عليها حتى تتمكن

وتستند تونس في تناول قضايا المرأة الى مقومات هويتنا العربية الإسلامية القائمة على مبدأ نبذ العنف والمبنية على أساس إحترام قيم الاعتدال والتسامح والحوار والمساواة وتكافؤ الفرص والتي تدعم التماسك والوثام على المستويين الاسري والاجتماعي.

وتأكدنا لهذه التوجهات، انصرفت الجهود الوطنية الى تكريس مقاربة وقائية تقوم على الاستشراف العلمي والدقيق للتحويلات التي يشهدها المجتمع ووقايته من كافة المخاطر التي قد تهدد تماسكه وسلامة افراده.

وقد تم في هذا السياق اقرار استراتيجية وطنية للوقاية من السلوكيات العنيفة داخل الاسرة في المحطة منذ سنة 2008. وتهدف هذه الاستراتيجية الى الوقاية من العنف داخل الأسرة وفي

المحطة - الالاتف - حاة أول التصام - لأشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

المعنية فضلا عن تأمين حملات تحسيسية مجتمعية ذات أبعاد توعوية وقائية، ودعم المكاسب القانونية والتعريف بها وضمان تطبيقها.

وقد تولت وزارة شؤون المرأة والأسرة ومؤخرا الاعلان عن جملة من الإجراءات الغرض منها مزيد تفعيل هذه الإستراتيجية ولعل أهمها الخط الاخضر المجاني المفتوح للنساء المعنفات بالإضافة إلى تدشين أول مركز نموذجي في تونس لإيواء النساء ضحايا العنف والإفتتاح التدريجي لعدد من مراكز الرعاية النفسية للنساء ضحايا العنف في مختلف الجهات.

وتم في نفس الإطار توفير آليات وبرامج وإجراءات للعناية بالمرأة ذات الاحتياجات الخصوصية يتم من خلالها الإحاطة بالمرأة المعنفة والمرأة فاقدة السند والمرأة المسنة والنساء السجينات

في إطار التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف جهات البلاد.